البنك المركزي يحيل المضاربين بقضايا سعر الصرف إلى المحاكم المختصة

نخيل نيوز / العراق

أعلن البنك المركزي العراقي، اليوم الجمعة، إحالة المضاربين بقضايا سعر الصرف إلى المحاكم المختصة.

وقال المكتب الإعلامي للبنك في بيان تلقته (نخيل نيوز) ، إنه "استجابة لطلبات المواطنين على عملة الدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي للأغراض المشروعة، نجح البنك المركزي العراقي في توفير أدوات سهلة ومناسبة تمثلت في حزم التسهيلات التي إصدرها والمشتملة على دعم تسوية البطاقات الالكترونية بالسعر الرسمي والحوالات المالية بأنواعها المختلفة، إلا أن بعضاً ممن أتيح لهُ الحصول على البطاقات أساء استخدامها بعيداً عن الأهداف المنشودة لهذا الغرض، وذلك ما كشفته تقارير الجهات الأمنية المختصة والإجراءات الرقابية للبنك المركزي ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما أدى إلى وضع "نظام إلكتروني جديد صارم" ينهي هذه الظاهرة والمخالفات المستخدمة في تلك البطاقات".

وكشف البنك المركزي بحسب البيان "عن استكمال الإجراءات القانونية بحق المخالفين أفراداً وشركات ومصارف، معلناً عن إحالتهم إلى المحاكم المختصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مؤكداً "حرصه الشديد على توفير كل الأدوات المناسبة لتحقيق استقرار سعر الصرف خاصةً مع وصول عمليات التحويل الخارجي عبر المنصة الإلكترونية إلى مستويات عالية، إضافة إلى استخدام البطاقات الإلكترونية والبيع النقدي للدولار، كل ذلك جعل ما يطلق عليه "سعر الصرف في السوق الموازي" لا يعبّر عن سعر الصرف الحقيقي طالما أن البنك المركزي العراقي يستجيب لكل (الطلبات المشروعة) على شراء الدولار".

وبين أن" السعر في السوق الموازي يرتبط بنشاط المضاربة، وعمليات غير أصولية تحاول الابتعاد عن الأساليب التي يتيحها قانون البنك المركزي العراقي وقراراته".